# الفصل الأول

## الأزمة الغذائية فى مصر والعالم

إن مشكلة الغذاء تحتل فى الوقت الحاضر وضعا خاصا يستمد أهمية مضاعفة من الاتجاهات المستقبلية للموقف الغذائى العالمى والتى لا تدعو للأرتياح . وإذا كان العالم يعانى اليوم من أزمات متعددة ومتنوعة مثل أزمة الطاقة وأزمة الانفجار السكانى وأزمة التلوث فإن الأزمة الغذائية تعتبر بحق أهمها جميعا لأنها تتصل بحياة الانسان بطريقة مباشرة وإذا كان الحديث عن الأزمة الغذائية فأولى الدول بالاهتمام هى الدول النامية التى تعتبر أكثر تعرضا للأزمة من غيرها ولذلك يجب أن نتعرض أولا لبعض السمات الرئيسية لهذه الدول التى لها أثرها وانعكاساتها على الانتاج الغذائى ، وعلى الأزمة الغذائية العالمية .

تتميز الدول النامية كمجموعة وبصفة عامة بعدد من المميزات السلبية فهى فقيرة فى أرصدتها من النقد الأجنبى تعتمد فى صادراتها على مادة واحدة أو على عدد قليل من المواد الخام كما تتميز بسلبية فى الميزان التجارى وبيديون ثقيلة تنوء من حملها وهى فى معظمها دول زراعية يشتغل من ٥٠ إلى ٨٠ ٪ من سكانها بالزراعة ، انتاجية المحاصيل بها منخفضة انخفاضا ملحوظا وتتناقص فيها نسبة الأراضى المزروعة إلى عدد السكان فهى لا تزيد فى الوقت الحالى عن أقل من فدان للفرد فالحيازات الزراعية صغيرة ولا يتمتع سكان الريف بالخدمات التعليمية والصحية إلا بدرجة محددة . هؤلاء السكان هم أفقر الفقراء بهذه الدول .

كذلك تتميز كثير من الدول النامية بقلة عدد السكان ففى ٨٠ دولة أو يزيد لا يتجاوز عدد السكان فى كل منها ٥ مليون نسمة وفى كل من ٣٠ دولة منها يقل عدد السكان عن مليون نسمة ـ ولا ينتظر والأمر كذلك أن تستطيع مثل هذه الدول الصغيرة كفاية نفسها من احتياجاتها من الخدمات العلمية والفنية بل لابد فى سبيل تحقيق ذلك من الاعتماد على الموارد الخارجية ـ كذلك يعوز هذه الدول المعاهد والمؤسسات والكوادر

المدربة فوق أن كثيرا منها إن لم يكن معظمها حديث الاستقلال ينوء بتنوع التبعات والمسئوليات .

ومهما كانت تضم هذه الدول مراكز متعددة لبحوث البن والكاكاو ونخيل الزيت والمطاط والجوت والقطن وغيرها من المحاصيل النقدية التصديرية فإنه لم يكن بها حتى سنوات قليلة إلا القليل من مراكز البحوث التى تتوفر على دراسات المحاصيل الغذائية من القمح والذرة والأرز والبقوليات وغيرها ، من المحاصيل الغذائية كما ظل اهتمام الحكومات بهذه الدول وحتى بعد حصولها على الاستقلال محصورا فى المحاصيل الصناعية التى تستطيع أن تحصل من تصديرها على النقد الأجنبى اللازم لمشترياتها من العالم الخارجى .

وأخيرا فإنه نتيجة للتقدم الكبير فى طرق النقل والمواصلات فإن المجتمعات الريفية بهذه الدول قد أخذت تدرك أن نسبة ضئيلة فقط من مواطنيها تتمتع بكل ملاذ الحياة التى حرموا منها وأنه لا أمل لهم ولا لأولادهم من بعدهم ، ولذلك قد أصبحت هذه المجتمعات فريسة للمذاهب السياسية والاجتماعية التى تمدهم وتمنيهم بأحب الأشياء وأقربها إلى نفوسهم ـ الغذاء والكساء والمأوى والصحة والتعليم والأمان والأمل .

بعد هذه المقدمة يجب أن نؤكد على بعض النقاط الهامة :

(أ) إن توفير المواد الغذائية بالدول النامية يمكن أن يتم عن طريق زيادة الانتاج أو المعونة أو الشراء .

(ب) إن حل مشكلة الغذاء العالمية لن يتأتى عن طريق زيادة الانتاج بالدول المنتجة للفوائض مثل الولايات المتحدة وكندا واستراليا .

(جـ) إن الاعتماد على المعونة الغذائية التى تقدمها الدول المانحة للدول المستفيدة من المعونة فوق أنه إجراء مؤقت فإنه أمر له أخطاره وله محاذيره وليس أقل هذه الأخطاء تأثير على الانتاج المحلى ذلك إذا لم تتخذ الدول المستفيدة من المعونة الإجراءات الكفيلة بتجنب هذه الأخطار .

(د) إن الدول النامية كمجموعة فقيرة في حصيلتها من النقد الأجنبى لا تستطيع أن

تعتمد على الشراء فى سد احتياجاتها من المواد الغذائية اللهم إذا ضحت بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها مما يضاعف من أزماتها ومشكلاتها .

(هـ) إن الزراعة الغربية التى تعتمد على المزارع الكبيرة والميكنة الزراعية واسعة النطاق قد تلائم الدول التى تشكو قلة فى اليد العاملة وأن هذه المزارع وإن كانت تمتاز على المزارع الصغيرة فيما يختص بانتاجية الفرد فإنها أقل منها انتاجية بالنسبة للوحدة من المساحة لاسيما إذا استعملت الزراعة الصغيرة ومع ملاحظة أن الأرض الزراعية فى كثير من الدول النامية عزيزة ومحدودة .

(و) إن زيادة انتاج المواد الغذائية لا تكفى وحدها لحل مشكلة الجوع وسوء التغذية ما لم تكن مصحوبة برفع دخول الفقراء من المواطنين ويتوفر لديهم النقد اللازم لشراء ما يحتاجونه .

(ز) إن حل مشكلة الجوع وسوء التغذية فى الدول النامية وكذا حل المشكلة الغذائية العالمية يتوقف إذن على زيادة الانتاج فى الدول النامية نفسها وعلى تحسين دخل الطبقات الفقيرة . فما هو السبيل إلى ذلك .

إن المشكلة الغذائية العالمية وطبيعتها المزمنة معروفة لدى عدد كبير من رجال الفكر والمشتغلين بهذه المشكلة لفترة طويلة قبل أن تنفجر هذه الأزمة فى منتصف عام ١٩٧٢ ومنذ أن قام الاقتصادى الأمريكى بوزارة الزراعة الأمريكيةMr. Lester Brown بنشر بحوثه عن هذه المشكلة فى عامى ١٩٦٣ ، ١٩٦٥ عن التوقعات فى سنة ٢٠٠٠ فى انتاج الحبوب وفى تجارتها الدولية . ففى البحث الذى قام بنشره فى عام ١٩٦٣ ذكر أنه برغم إمكان قيام الدول النامية بمضاعفة انتاجها من الحبوب ثلاث مرات حتى سنة ٢٠٠٠ فإن صادرات الدول المتقدمة من الحبوب للدول النامية فى هذه السنة سوف يجب أن تتضاعف أربع مرات لمقابلة الاحتياجات المتزايدة لهذه الدول . وفى البحث الذى قام بنشره سنة ١٩٦٥ لاحظ أنه بينما كانت الدول النامية من الدول المصدرة للحبوب قبل سنة ١٩٤٠ فإنها بعد الحرب العالمية الثانية قد فقدت هذه الدول مقدرتها على كفاية نفسها من هذه السلع وأصبحت فى مجموعها دولا مستوردة .

وأنه رغم هذه التحذيرات فقد احتاج العالم إلى صدمة لايقاظه من سباته وإخراجه من حالة اللا مبالاة التى كان يعيشها وكانت الأزمة التى حلت به فى عام ١٩٧٢ والتى أخذته على حين غرة فى وقت ظن الكثيرون فيه أن حل مشكلة الغذاء قد أصبح على الأبواب وأن المشكلة الأساسية سوف تكون قريبا كيفية التخلص من فوائض السلع الغذائية وليست مشكلة نقصها أو عدم توفرها . كان للطريقة المفاجئة التى ظهرت بها الأزمة الغذائية وكذا حجمها الأثر الكبير فى إثارة اهتمام المجتمع الدولى والدعوة إلى عقد مؤتمر الغذاء العالمى فى عام ١٩٧٤ والذى خرج بعدد من التوصيات التى تستهدف زيادة انتاج المواد الغذائية بالدول النامية ومقاومة الجوع وسوء التغذية بها فى المديين القريب والبعيد .

لقد مضى ما يقرب من أربعون عاماً حتى الآن على انعقاد المؤتمر العالمى للأغذية وسجل الانتاج الغذائى زيادة ملحوظة فى معظم الدول المتقدمة والنامية على السواء كما ارتفعت أرصدة العالم من المواد الغذائية إلى ما يقرب من الحالة التى كانت عليها قبل وقوع الأزمة الغذائية العالمية .

إن أهم ما يثير القلق فى الاتجاهات طويلة المدى فى الموقف الغذائى العالمى هو انخفاض معدل الزيادة فى الانتاج فى الدول النامية . ففى دراسة قام بها المعهد الدولى لسياسة البحوث الغذائية تبين أنه إذا استمر معدل الزيادة فى انتاج الدول النامية ـ ذات اقتصاديات السوق النامية ـ حتى سنة ١٩٩٥ على ما كان عليه خلال المدة من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٧٤ وهو ٢٫٥ ٪ سنويا فسوف يكون هناك عجز بين انتاج هذه الدول واستهلاكها من الحبوب مقداره من ١٠٨ إلى ٣٢٨ مليون طن . أما إذا استمر هذا المعدل على ما كان عليه خلال المدة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٤ وهو ١٫٧ ٪ فسيرتفع هذا العجز إلى حوالى ٧٠٠ مليون طن وهى كمية سوف يستحيل شحنها أو تمويلها . هذا وقد كان مقدار متوسط عجز هذه الدول فى الحبوب ٢٨ مليون طن خلال المدة ١٩٦٩ / ١٩٧١ ، ٤٨ مليون طن فى ٧٤ / ١٩٧٥ وقد زاد هذا المقدار بحوالى الأربعة أضعاف خلال سنة ١٩٩٢ .

إن التوقعات التى سبق الإشارة إليها تثير كثيرا من القلق . وهى بصدد تحقيق نبوءات

توماس مالتاس ؟ هى ستتغلب الزيادة فى السكان على الزيادة فى انتاج المواد الغذائية كما توقع من قبل ؟ وهل ستتحقق توقعات مدرسة المتشائمين بأننا مقبلون على مجاعة عالمية واسعة النطاق ؟ هل نحن حقيقة مقبلون على فترة سوف يندر فيها الغذاء وسوف يتعين علينا أن نختار فلا تقدم المعونة إلا لتلك الدول التى لها فرصة فى البقاء وتمنع عن تلك التى لا أمل لها فى ذلك فترك إلى مصيرها المحتوم؟ هل حقا أنه لابد لنا قريبا من إجراء حوار جاد حول ضرورة تخفيض نوعية غذاء الدول المتقدمة لتمكين الدول النامية من الحصول على احتياجاتها من الحبوب ؟ كل ذلك محتمل وقد يكون ما لم تبذل الدول التى تعانى نقصا فى انتاجها من المواد الغذائية المزيد من الجهد وتقم بمضاعفة مجهوداتها لزيادة الانتاج .

أين تتواجد المشكلة الغذائية وما هو حجمها خلال العشر سنوات القادمة ؟ :

(أ) إن عدد سكان الدول النامية ذات اقتصاديات السوق النامية-Developing Mar ket Economy وهى مجموعة الدول النامية باستثناء الصين والدول الاسيوية ذات التخطط الاقتصادى المركزى سيصل إلى ٥ر٥ بليون نسمة ومن هذا العدد سوف يكون هناك ٣ر٢ بليون نسمة تعيش فى دول تعانى من العجز فى انتاج احتياجاتها من المواد الغذائية . وأنه ما لم يحدث تحسن ملحوظ فى انتاج هذه الدول من الحبوب فسوف يكون هناك عجز فى انتاجها يتراوح بين ٢٠٠ ، ٧٠٠ مليون طن وأنه سوف يستحيل شحن أو تمويل هذه الكميات الكبيرة .

(ب) إن لب المشكلة الغذائية العالمية هى الدول النامية الفقيرة حيث لا يزيد متوسط دخل الفرد عن ٢٠٠ دولار سنويا وتضم هذه المجموعة من الدول ٦٠٪ من سكان الدول ذات اقتصاديات السوق النامية وكذلك معظم الزيادة المتوقعة فى عدد السكان ويقدر العجز بين انتاج هذه الدول واستهلاكها بحوالى من ٤٣ إلى ٧٨ مليون طن أو حوالى نصف العجز العالمى أو أكثر خلال سنة ١٩٩٢ . وسيستحيل على هذه الدول تمويل استيراد هذه الكميات من الحبوب وقد يكون من الأوفق والأرخص لمعظم هذه الدول مساعدتها على زيادة انتاجها وبحيث يصل متوسط معدل الزيادة السنوية في الانتاج إلى ٤ ٪ بدلا من ٢ ٪ على أن ذلك ليس بالأمر الهين فوق أنه يقتضى استثمارات ضخمة

فى الانتاج الغذائى وتحويل كميات كبيرة من رؤوس الأموال إدخال التكنولوجيا الحديثة من الخارج . بالإضافة إلى ذلك لابد من مضى فترة ليست بالوجيزة قبل أن تحقق الاستثمارات نتائجها مما يؤكد استمرار حاجة هذه ادول إلى المساعدات الغذائية بل وزيادة هذه المساعدات إلى حين تحقيق الزيادة المرجوة فى الانتاج وما لم يتسن ذلك فمن المنتظر أن يتدهور معدل استهلاك الفرد من المواد الغذائية إلى مستوى أدنى من مستواه الحالى نتيجة ارتفاع الأسعار أو وضع نظام لتوزيع الغذاء بالبطاقات وتعتبر الهند وبنجالدش وأندونيسيا ونيجيريا والدول ذات الدخل المنخفض وجنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا المشكلات الأساسية فى هذه المجموعة من الدول إذ قدر العجز بين إنتاج هذه الدول واستهلاكها من الحبوب على التوالى بحوالى ١٤ ـ ٢٧ مليون طن ، ٥ إلى ١٥٫٥ مليون طن ، ٧٫٥ إلى ١٩٫٥ مليون طن ، ٦٫٥ إلى ١٧مليون طن ، ٣٫٥ إلى ١٤٫٥ مليون طن . أما إذا ما سار معدل الزيادة فى الانتاج بأندونيسيا على ما كان عليه خلال المدة من ٦٧ إلى ١٩٧٤ فسوف تستطيع هذه الدول كفاية نفسها عام ٢٠٠٠ .

(جـ) أما عن الدول النامية ذات الدخل المرتفع وتشمل دول الأوبك بشمال أفريقيا والشرق وفنزويلا وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونج كونج وماليزيا تضم ٨٪ من سكان الدول ذات اقتصاديات السوق النامية ويتوفر لديها النقد الأجنبى الازم لشراء احتياجاتها الغذائية وتستورد هذه الدول حاليا ثلث احتياجاتها من الحبوب الغذائية وينتظر أن يزداد استيرادها إلى ثلثى هذه الاحتياجات فى عام ١٩٩٢ . وبذلك ترتفع وارداتها من ٢٩٫٧ مليون طن إلى ١٣٤٫٨ مليون طن ( ١٧ ـ ٤٠ مليون طن للدول الآسيوية ، ١١ ـ ٣٣٫٥ مليون طن لدول الأوبك بشمال أفريقيا والشرق الأوسط ، ١٢ ـ ٣٢ مليون طن لفنزويلا ) .

(د) أما عن الدول متوسطه الدخل فيمثل سكانها ٢٠ ٪ من سكان الدول ذات اقتصاديات السوق النامية وتشمل الفلبين ومصر وتركيا ومعظم الدول غير المنتجة للبترول بشمال أفريقيا والشرق الأوسط ودول أمريكا اللاتينية التى تعانى عجزا فى انتاجها من الحبوب والدول الأفريقية غير الفقيرة جنوب الصحراء الكبرى ويبلغ معدل الزيادة السنوية فى انتاج هذه الدول من الحبوب حوالى ٣ ٪ وتحتاج لكى تكتفى ذاتيا فى سنه ٢٠٠٠

زيادة معدل انتاجها إلى حوالى ١٥ ٪ وإذا استمر معدل الزيادة على ما كان عليه فى السنوات السابقة فسوف يرتفع العجز بين انتاج هذه الدول واستهلاكها من الحبوب من ١٧ مليون طن إلى ١٢٣ ـ ١٢٥ مليون طن ( ١٢ مليون طن لدول الأفريقية جنوب الصحراء ، من ١٤٫٢٥ إلى ١٤٫٥ مليون طن لدول أمريكا الوسطى والكاريبيان باستثناء المكسيك من ١٥٫٢٥ إلى ١٥٫٥ مليون طن لدول أمريكا الجنوبية باستثناء الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا ، ١٣٫٥ مليون طن لمصر ) .

(هـ) أما عن الدول المصدرة للحبوب فإن الدول ذات اقتصاديات السوق النامية فتشمل الأرجنتين وتايلاند وكما ينتظر أن تتحول باكستان والبرزيل خلال العشر سنوات القادمة أيضا إلى دول مصدرة وتمثل هذه الدول ١٣ ٪ من سكان هذه المجموعة من الدول النامية وينتظر أن تبلغ صادراتها من الحبوب من ١٢٥ إلى ١٣٠ مليون طن أو حوالى ٢٥ ٪ من إجمالى العجز العالمى المنتظر .

(و) أما عن الدول النامية مركزية التخطيط فتشمل الصين والدول الآسيوية الأخرى . أما عن الصين فيبلغ معدل الزيادة السنوية فى انتاجها من الحبوب حوالى ٢٫٤ ٪ بينما يبلغ معدل الزيادة فى السكان حوالى ١٫٥ ٪ فقط لذلك فبإمكانها تحسين مستوى تغذية سكانها والتحول إلى دولة مصدرة للحبوب تساهم فى سد الاحتياجات الغذائية للدول الآسيوية الأخرى ذات التخطيط المركزى التى يبلغ معدل الزيادة السنوية فى سكانها حوالى ٢٫٤ ٪ بينما معدل الزيادة السنوية فى انتاجها من الحبوب حوالى ١٫٥ ٪ فقط .

(ز) يبلغ نصيب دول كل منطقة من المناطق فى العجز المنتظر بحوالى ٥٠ ٪ بدلا من ٤٠ ٪ للدول الاسيوية ، ١٥ ٪ بدلا من ٥ ٪ للدول الأفريقية جنوب الصحراء ، ١٤ ٪ بدلا من ٢٨ ٪ لدول أمريكا اللاتينية ، ٢٣ ٪ بدلا من ٢٧ ٪ لدول شمال أفريقيا والشرق الأوسط .

ومن المنتظر أن تصبح أمريكا اللاتينية كمجموعة من الدول المصدرة للحبوب بمعدل زيادة سنوى مقداره ٧٫٥ ٪ أما عن المناطق الأخرى فلكى تكفى نفسها ذاتيا سنة ٢٠٠٠ فلابد لها من زيادة معدل الزيادة السنوية فى انتاجها وحتى سنة ٢٠٠٠ من ٣٫٤ ٪ إلى ٦٫٢ ٪ لآسيا ومن ٢٫٢ ٪ إلى ٦٫٣ ٪ لشمال أفريقيا والشرق الأوسط ومن

٥ر١ ٪ إلى ٥ر٧ ٪ للدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى . كما أن على الدول النامية كمجموعة زيادة المعدل السنوى لزيادة الانتاج من ٥ر٢ ٪ إلى ٢٥ر٧ ٪.

(ح) أما عن دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط وتشمل الدول العربية باستثناء موريتانيا والصومال بالاضافة إلى قبرص وتركيا وايران وأفغانستان فقد بلغ العجز بين الانتاج والاستهلاك ٩ر١٧ مليون طن فى المتوسط كما ينتظر أن يصل إلى من ٤ر٢١ إلى ٥ر٢٢ مليون طن سنة ١٩٩٢ إذ قدر انتاج الحبوب على التوالى بـ ٦ر٤٣ مليون ، ٥ر٤٦ مليون ، ٧ر٦٠ مليون طن كما قدر الاستهلاك على التوالى بـ ٤ر٥١ مليون، ٥ر٥٨ مليون ، من ٨٢ إلى ٢ر٨٣ مليون طن .

(ط) أما عن مصر فقد قدر متوسط الزيادة السنوية فى السكان من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٥ بحوالى ٣١ر٢ ٪ ومعدل الزيادة السنوية فى انتاج الحبوب بحوالى ١٢ر١ ٪ خلال المدة ١٩٦٢ ـ ١٩٧٤ و ٥٤ر٢ ٪ خلال المدة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٤ حتى وصل معدل الزيادة فى السكان إلى ٨ر٢١ ٪ سنة ١٩٩٢ وإذا استمر معدل الزيادة حتى سنة ٢٠٠٠ على ما هو عليه فسوف يكون هناك عجز بين الانتاج والاستهلاك مساو تقريبا للعجز الحالى ومقداره ٥ر٢٣ مليون طن وإذا أرادت مصر أن تكفى نفسها ذاتيا فعليها وحتى سنة ٢٠٠٠ زيادة معدل الزيادة السنوية فى الانتاج بمقدار ٦٨ر١٥ ٪ .

هذا وقد بلغ انتاج الحبوب فى مصر ٥ر٦ مليون طن خلال المدة ١٩٧١/٦٩ ، ١ر٧ مليون طن سنة ١٩٧٤ كما ينتظر أن يصل الانتاج إلى ٧ر٩ مليون طن فى سنة ١٩٨٥ و ٦ر١١ مليون طن سنة ١٩٩٢ فيما لو سار معدل الزيادة فى الانتاج على ما كان عليه خلال ١٩٧٤/٦٠ كذلك بلغ وقدر الاستهلاك فى هذه المدد على التوالى بحوالى ٥ر٨ مليون ، ٦ر١٠ مليون ومن ٣ر١٣ إلى ٤ر١٣ مليون طن ٢ر١٧ مليون طن سنة ١٩٩٢ بعجز فى الانتاج مقداره ٢ مليون ، ٥ر٣ مليون ، ٦ر٣ مليون ، ٨ر٣ مليون طن .

ويلاحظ أنه خلال المدة من ١٩٦١ /١٩٧٤ لم تزد المساحة المزروعة بالحبوب فى مصر أكثر من ٤ر٤ ٪ ( ٨١ ألف هكتار ) من ١٨٣٥ ألف إلى ١٩١٦ ألف هكتار وأنه بينما انخفضت مساحات القمح والشعير والذرة بمقدار ٩ر٢ ٪ ، ٨ر٣٠ ٪، ٣ر١ ٪ على

التوالى زادت مساحة الأرز بمقدار ٣٣ ٪ ( ١١٥ ألف هكتار) والذرة الرفيعة بمقدار ٣ ٪ ( ٦ آلاف هكتار ) .

وأنه خلال نفس السنة زادت غلة الهكتار من الحبوب بمقدار ٧ر٢٠ ٪ ـ (٦٨٤ كيلو ) من ٣٣١٠ إلى ٣٩٩٤ كيلو للهكتار وأنه باستثناء الأرز قد زادت غلة جميع أنواع الحبوب فزادت غلة القمح بمقدار ٢٨ ٪ والشعير بمقدار ٤ر٧ ٪ والذرة بمقدار ٢ر٣٢ ٪ والذرة الرفيعة بمقدار ٨ر١٤ ٪ أما الأرز فقد انخفضت انتاجيته بمقدار ٤ر٢ ٪ .

وأنه خلال نفس المدة زاد انتاج الحبوب بمقدار ٢٦ ٪ ( ١٥٧٩ ألف طن ) من ٦٠٧٦ ألف إلى ٧٦٥٥ ألف طن وأنه باستثناء الشعير قد زاد انتاج جميع أنواع الحبوب فزاد انتاج القمح بمقدار ٣٥٨ ألف طن ( ٢٥ ٪ ) والأرز بمقدار ٥٤٩ ألف طن ( ٢٩ر٧ ٪ ) والذرة بمقدار ٥٨٠ ألف طن ( ٣٠ر٣ ٪ ) والذرة الرفيعة بمقدار ١٣٠ ألف طن ( ١٨ ٪ ) أما الشعير فقد انخفض انتاجه بمقدار ٣٥ ألف طن ( ٢٥ر٥ ٪ ) .

كما يلاحظ أنه لو لم تنخفض انتاجية الأرز وحققت زيادة على نفس المستوى الذى حققته انتاجية القمح والذرة أى حوالى ٣٠ ٪ لزاد انتاج هذا المحصول خلال المدة المشار إليها إلى حوالى ٣ مليون طن بدلا من ٢ر٤ مليون طن وهى الزيادة التى تحققت نتيجة التوسع فى المساحة فقط ورغم انخفاض الانتاجية ولزاد انتاج الحبوب فى مصر إلى ٨ مليون طن .

ويلاحظ أيضا أن السنوات من ٦٧ إلى ١٩٧٤ لم تكن سنين عادية فى مصر من حيث الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية وأنه كان من الممكن أن يرتفع معدل الزيادة فى الانتاج خلال المدة من ١٩٦٥/٦١ إلى ١٩٧٤/٧٢ لو أن الظروف المشار إليها خلال تلك السنوات كانت عادية وهناك اعتقاد أنه يمكن تضييق الفجوة بين انتاج مصر واستهلاكها من الحبوب فى سنة ٢٠٠٠ عما هو مقدر بواسطة المعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية والتى قدرت بمقدار ٦ر١٣ مليون ص سيما لو سادت مصر الظروف الطبيعية وأعطيت محاصيل القمح والذرة والأرز الأهمية اللازمة من حيث التوسع فى زراعتها ما أمكن مع تحسين طرق الزراعة وإدخال الأصناف المحسنة سيما من القمح والأرز وتحسين طرق الحصاد .

وهناك اتجاه الآن فى الدولة لزيادة إجمالى المساحة المنزرعه بنحو ٧ ملايين و ٨١٤ ألف فدان أى بزيادة نحو ١٠٠ ألف فدان فى عام ١٩٩٥ وذلك باستغلال الأراضى الجديدة والمستصلحه حديثا فى المناطق الصحراوية وبذلك تقدر الساحة المحصوليه بنحو ١٤ مليون و ٣٢٩ ألف فدان أى بزيادة نحو ١١٠ ألف فدان . كذلك بلغت الزيادة فى مساحة الأراضى الجديدة نحو ١٠٠ ألف فدان وهذه أدت إلى الزيادة فى المساحة المحصولية لهذه الأراضى بنحو ٤٠ ألف فدان . وهناك اتجاه لزيادة المساحة المحصولية للحبوب لتصل إلى نحو ٥ ملايين و ٦٥٠ ألف فدان للقمح والشعير ومجموعة الذرة فى الأراضى القديمة للوادى .

إن حل المشكلة الغذائية العالمية يتوقف على زيادة الانتاج فى الدول النامية مع تحسين دخل الطبقات الفقيرة وذلك عن طريق غزو الصحراء بعد توفير المياه الازمه لزراعتها بواسطة أشجار الحماية البيئية التى ثبت أن لها دور فعال فى زيادة الانتاجية الزراعية بالإضافة إلى أنها تخلق مجتمعات جديدة وتوفر العديد من فرص العمل لشعوب تلك الدول وأن طبيعة المشكلة الغذائية قد أصبحت مفهومة منذ نشرMr. Lester Brown بحوثه فى عامى ١٩٦٢ ، ١٩٦٥ وبعد الدراسات التى قام بها ١٢٥ عالم وخبير أمريكى فى سنة ١٩٦٧ تحت رعاية اللجنة الاستشارية العلمية لرئيس الجمهورية وكذا الدراسات التى أعدتها سكرتارية مؤتمر الأغذية العالمى وفى ضوء هذه الدراسات أصبح من المسلمات أن حل المشكلة الغذائية العالمية يتوقف على زيادة انتاج المحاصيل الغذائية فى الدول النامية نفسها .

ولقد ثبت أن نقل التكنولوجيا الزراعية ليس أمرا هينا . على أن التعقيدات المتصلة بهذه المشكلة قد أصبحت مفهومة . لقد تبين أنه بينما يمكن نقل جميع أنواع التكنولوجيا فى مختلف فروع النشاط الانسانى على نطاق واسع فإن الأمر يختلف بالنسبة للمكونات الحيوية للتكنولوجيا الزراعية . ذلك أنه لابد من تفصيلها لتلائم ظروف كل منطقة وكذا تطويرها وتنميتها فى كل منطقة . ولنضرب مثلا لذلك فعندما حاول نورمان بورلوج بمؤسسة روكفلر والحائز على جائزة نوبل أثناء عمله فى زيادة انتاج القمح فى المكسيك فى الأربعينات زيادة انتاج الأصناف المحلية بتحسين طرق الزراعة وزيادة المعدلات

السمادية أدى ذلك إلى زيادة النمو الخضرى وتعرض النباتات لشدة الاصابة بالأصداء ولما حاول ادخال الأصناف التى توقع نجاحها فى المكسيك من البلاد الأخرى لم تنجح هذه الأصناف تحت ظروف المناخ وطول النهار وأنواع الميكروبات المرضية المنتشرة فى المكسيك ولم يكن أمامه إلا أن يلجأ إلى الطريق البطىء الطويل فيحاول أن ينتج أصنافا جديدة ملائمة لظروف هذه البلاد .

لقد كانت المكونات البيولوجية للتكنولوجيا الحديثة هى العائق فى سبيل زيادة انتاج القمح فى المكسيك كما كانت العائق فى سبيل زيادة انتاج الأرز فى دول الشرق الأقصى .

إن مجال تحسين انتاجية المحاصيل فى الدول النامية مازال فسيحا فخلال المدة من ٧١ إلى ٧٣ كان هناك ١٣٥ دولة منتجة للذرة وبينما كان متوسط الانتاجية ٢ر٧ طن للهكتار بنيوزيلندة ، ٨ر٥ طن بالولايات المتحدة كانت هذه الانتاجية أقل من ٣ طن فى ١١٢ دولة نامية وأقل من ٨ر١ طن فى ٨١ دولة منها . ولا يختلف الأمر كثيرا فى بقية أنواع المحاصيل الغذائية . ففى سنة ١٩٧٥ بينما كان متوسط انتاج القمح ٣ طن للهكتار بأوروبا ، ٢ طن فى الولايات المتحدة كان ٣ر١ طن بكل من أمريكا الجنوبية وآسيا وطن واحد بأفريقيا وبالنسبة للأرز كانت هذه المتوسطات على ٨ر٥ طن ، ١ر٥ طن ، ٨ر١ طن ، ٩ر٢ طن ، ٨ر١ طن وبالنسبة للشعير كانت هذه الأرقام على التوالى أيضا ١ر٣ طن ، ٤ر٢ طن ، ٢ر١ طن ، ٤ر١ طن ، ٨ر. طن .

ولقد تبين أنه حيثما أمكن مزج الأصناف عالية الغلة بالمعدلات السمادية العالية وطرق الزراعة المحسنة ارتفعت الانتاجية وزادت زيادة كبيرة .

ولعل أحد الأسباب الرئيسية للتقدم البطىء فى زيادة الانتاجية بالدول النامية هو ضعف الأجهزة القومية البحثية وما لم تعمل حكومات هذه ادول على تقوية معاهد البحث وتنشيط الخدمات الارشادية فإنها لن تتمكن من تنمية بحوثها فحسب بل إنها لن تستطيع أيضا تطبيق المبادىء أو تطويع التكنولوجيا التى قد تكتشف أو تبتكر خارج بلادنا لتتلاءم مع احتياجاتها المحلية .

ولن تؤتى البحوث الزراعية الطبيعية ثمارها المرجوة ما لم تكن مصحوبة بالدراسات الاقتصادية والاجتماعية الواعية للوقوف على المشكلات الحقيقية للمزارعين وعلى الدوافع التى تحركهم وعلى العقبات التى تحول دون قيامهم بتطبيق التكنولوجيا الجديدة سيما طبقة صغار الزراع ذلك أن مشكلة زيادة الانتاجية فى الدول النامية هى أساس مشكلة هذه الطبقة التى تدور فى حلقة مفرغة فقر فى الانتاج وانخفاض فى الدخل وافلاس فى المدخرات وعجز فى الاستثمار ففقر فى الانتاج وهكذا ، ولقد ساعد انشاء شبكة انشاء المعاهد والمراكز الدولية الزراعية التى أنشئت أخيرا التى تمولها المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية والتى تتكون من البنك الدولى ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وعدد من الدول والمؤسسات الدولية المانحة للمعونة فى سد فراغ هام فى مجال البحوث الزراعية والانتاج الحيوانى فى المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية . وقد بلغت ميزانية هذه المعاهد والمراكز سنة ١٩٧٦ ، ٦٥ مليون دولار بينما كانت ١٥ مليون دولار فقط سنة ١٩٧٢ والآن تزيد ميزانيتها على أكثر من أربع أمثال هذا المبلغ سنة ١٩٩٢ .

لقد كان تطور صناعة الأسمده الكيماوية عاملا هاما فى توفير هذه المستلزمات الضرورية لزيادة الانتاج وفى امكان استعمالها على نطاق واسع فبينما بلغ انتاج هذه الكيماويات حوالى ٣ مليون طن فى اوائل القرن الحالى ارتفع إلى ٧٫٥ مليون طن فى نهاية الحرب العالمية الثانية إلى ٢٢ مليون طن فى المدة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٥ ثم تضاعف بعد ذلك فى العشر سنوات التالية ثم زاد بعد ذلك ليصل إلى ٨٠ مليون طن ثم تضاعف أيضا فى العشر سنوات التالية ليصل إلى ١٨٠ مليون طن سنة ١٩٩٢ .

تحتاج التنمية الزراعية إلى استثمارات ضخمة وتوجد حاليا شبكة من المؤسسات المالية التى تستطيع أن تقدم القروض لهذه الاستثمارات وتشمل البنك الدولى وبنوك التنمية الاقليمية مثل بنك التنمية الافريقى وبنك التنمية الاسيوى والصندوق الدولى للتنمية الزراعية الذى ينتظر أن يبدأ اعماله هذا العام وهو ثمرة من ثمار التوصيات التى أصدرها مجلس الغذاء العالمى وذلك بالاضافه للبنوك القومية والصناديق المحلية والاقليمية والتى يوجد بالشرق الأوسط منها عدد هام . ولقد زادت فى السنوات الأخيرة كميات

القروض التى تقدمها هذه المؤسسات المالية للاستثمارات الزراعية زيادة محسوسه فقد زادت قيمة المساعدات الثنائيه التى قدمتها الدول المانحه المعونه من ٢ر١٠٠٥ مليون دولار ـ ٨ر٩٦٨ مليون من الدول الاسيوية المانحه للمعونه ٤ر٢٦ من دول الاوبك فى سنة ١٩٧٣ إلى ٥ر٢٤٧٦ مليون دولار ـ ٢ر١٦٤٦ مليون أو حوالى ٢ر٣٪ فقط مما يمكن انتاجه والذى يقدر بحوالى ٥٨٠٦ طن من معادل البروتين ( يعادل ٤٩٨٣٠ مليون طن من معادل .. الحبوب ) والبروتين القابل لاستهلاك هو مجموع البروتين الموجود فى النباتات التى يأكلها الانسان بالاضافه إلى الكميات الموجوده باعلاف الحيوان .

كما أكدت هذه الدراسات أن انتاجية الأراضى تنخفض بدرجة ملحوظة فى ادول النامية وان كانت امكانيات التوسع فى الأراضى الزراعية بهذه الدول كبيره . وأكثر المناطق امكانية فى التوسع فى الأراضى الزراعية هى امريكا الجنوبية وأفريقيا جنوب الصحراء . أما جنوب آسيا فامكانيات التوسع بها محدوده .

كما قدرت مساحات الأراضى الأكثر ملائمة للتنمية ـ بتحويلها إلى أراضى زراعية أو بتكثيف زراعة المحاصيل بها ـ لانخفاض تكاليف التنمية أو لامكانية زيادة انتاجها زيادة كبيره أو لامكان الحصول على انتاجية متوسطة منها بتكاليف متوسطة بحوالى ١٥٣٦ مليون هكتار أو حوالى ٤١ ٪ من الأراضى القابلة للزراعة .

وتتركز أكثر الأراضى ملائمة لتنمية فى عدة مناطق فى أفريقيا أولا حيث تمثل الأراضى التى يمكن التوسع فيها للانتاج المحصولى أو زيادة انتاجها بتكاليف رخيصه نسبيا حوالى ٦٠ ٪ من مجموع الأراضى القابلة للزراعة بالقارة وحوالى ٣٠ ٪ من اجمالى أكثر الأراضى ملائمة للتنمية بالعالم . وتقع هذه الأراضى بأفريقيا جنوب خط الاستواء سيما فى شرق ووسط القارة . من الدول التقليدية إلى ٣ر٨٣٠ مليون من دول الاوبك سنة ١٩٧٥ ، كما زادت المساعدات متعددة الجوانب خلال نفس المدة من ٥ر١٦١٨ مليون إلى ٧ر٣٢٩٩ مليون .

وبالاضافة للمؤسسات المالية السابقة يوجد عدد من المنظمات والمؤسسات الدولية والهيئات الحكومية التى تقدم المساعدات الفنية والادارية للمشروعات والبرامج الزراعية.

هذا لم يعد سرا أن الهيئات الحكومية المسئولة عن المساعدات الثنائية فى بعض الدول المنتجة للفوائض والتى كانت تستطيع فى الماضى مساعدة الدول النامية فى زيادة انتاجها من المحاصيل الغذائية كانت تمتنع عن ذلك خوفا من أن يوثر ذلك على صادراتها من هذه السلع أو على امكانية التخلص من فوائضها وان هذه الهيئات قد غيرت الآن من سياستها بعد ما تبين ان العجز الذى سوف تعانى منه الدول النامية فيما لو لم تزد انتاجيتها سوف يطغى فى مده قصيره على امكانيات انتاج هذه الدول وان توسيع السوق الدولية لمختلف أنواع السلع يتوقف على تحسين الأحوال الاقتصادية فى الدول النامية .

لقد ثبت أن الحكومات تستطيع أن تتخذ اجراءات فعاله فى مجال زيادة الانتاج الغذائي إذا توفرت لديها الارادة السياسية وان كثيرا من الزراعيين كبارهم وصغارهم يسارعون فى تطبيق التكنولوجيا الجديدة فى مزارعهم إذا هيأت لهم الظروف المناسبه بمعنى أنه إذا ثبت لديهم ان ادخال التكنولوجيا الجديدة سوف يؤدى فعلا إلى زيادة الانتاج وان هذه الزيادة سوف تزيد من أرباحهم وانه يمكنهم أن يحصلوا على المستلزمات والقروض اللازمة لتطبيق هذه التكنولوجيا وإذا توفر لديهم الضمان الكافى ضد المخاطر وكان هناك من يساعدهم ويرشدهم إلى طريق تطبيق الطرق المحسنة فى الانتاج وتسويق منتجاتهم بطريقة ميسرة وإذا ما توفرت لهم اخيرا التسهيلات الأساسية التى تصاحب الزراعة الحديثة . قد نجحت الهند فى زراعة ١٣ مليون هكتار اصناف القمح عالية الغلة مع التغلب فى الوقت نفسه على المشكلات المتصلة بالتوسع فى استعمال الاسمدة والرى وطرق الزراعة المحسنة .

وأخيرا فما زالت توجد مساحات كبيرة من الأراضى القابلة للزراعة والتى لم تستغل بعد بالإضافة إلى وجود مساحات كبيرة يمكن مضاعفه انتاجيتها أضعافاً مضاعفه وتقع معظم هذه الأراضى بالدول النامية فى المناطق الصحراوية وهذه يمكن استغلالها لو طبقت التكنولوجيا الحديثة وخصوصا وقد ثبت أهميه نظم غابات الحمايه البيئيه وما لها من فوائد على زيادة الانتاجية الزراعية ولقد تبين من الدراسات التى اجريت بهولندا . أن الانتاج الفعلى الحالى أقل بكثير من الامكانيات المتاحة . وان الزايدة الممكن تحقيقها نتيجة التوسع فى الأراضى الزراعية رغم اهميتها تعتبر بسيطة بالمقارنة إلى الزيادة التى

يمكن تحقيقها عن طريق تكثيف الزراعة فقد قدرت المساحات المزروعه حاليا بالمحاصيل بحوالى ١٤٢٧ مليون هكتار أو حوالى ٣٨ ٪ من جملة الأراضى اقابلة للزراعة والتى تقدر بحوالى ٣٧١٤ مليون هكتار بينما قدر الانتاج الحالى بحوالى ١٨٨ مليون طن من معادل البروتين القابل للاستهلاك (يعادل ١٧٠٠ مليون طن من معادل الحبوب) وتقع المنطقة الثانية فى آسيا وتشمل سهول نهر الجانج وشواطىء الهند وباكستان وبنجالديش واحواض انهار الميكونج وكايفويا والادادى وأجزاء مختلفة من ارخبيل اندونيسيا وتحتل هذه الأراضى حوالى ٢٥ ٪ من اجمالى أكثر المناطق ملائمة للتنمية بالعالم .

وتقع المنطقة الثالثة فى امريكا الجنوبية بالسهول والأراضى المرتفعة فى ريودى بلاتسا وسان باولو والأراضى المرتفعة بوسط ابرازيل وسهول الانديز بحوض الأمازون وسهول كولومبيا بشرق وغرب الانديز والشواطىء الشمالية وتمثل هذه الأراضى حوالى ٢٠ ٪ من اجمالى أكثر المناطق ملائمة للتنمية فى العالم ومعظم هذه المساحات أراضى بكر قليلة السكان .

كل هذه الظواهر تؤكد أنه يوجد لدى الدول النامية الامكانيات كما تتوفر التكنولوجيا التى تستطيع بها هذه الدول زيادة انتاجها زيادة محسوسه إذا توفرت لدى حكوماتها الارادة السياسية .

إن زيادة الأنتاج من المواد الغذائية لن يحل وحدة المشكلة الغذائية بل لابد أن يكون ذلك مصحوبا بزيادة دخل اسر المزارعين الأمر الذى يعتبر العنصر الاساسى فى التنمية الريفية . إن زيادة الدخل قد تتأتى بزيادة انتاجية واربحية الزراعة ومن تنمية الصناعات الريفيه ومن العمل فى الانشاءات العامة وفى أنواع الخدمات التى سيشتد الطلب عليها كلما تحسنت أحوال الريف . وبزيادة دخل الجماهير بين سكان الريف سوف تزداد حاجتهم إلى السلع والخدمات ومن ثم زيادة فرص العمل وارتفاع الدخل فى المزارع وخارج المزارع فى المراكز الريفية وفى المدن نفسها . لذلك يمكن القول بأن تحسين الانتاجية الزراعية قد يكون مدخلا منطقيا للتقدم الاقتصادى فى الدول النامية الزراعية .

كذلك هناك علاقة كبيرة بين زيادة الدخل والطلب على الغذاء ..لقد ثبت أن محدودى الدخل ينفقون الزيادة فى دخولهم على الغذاء ففى الهند تبين أن العشرين فى

المائة من أصحاب الدخول المنخفضة فى أسفل مقياس الدخل ينفقون ٦٠ ٪ من الزيادة فى الدخل على شراء الحبوب و ٨٥ ٪ من هذه الزيادة على السلع الزراعية بصفة عامة بينما الـ ١٠ ٪ فى قمة مقياس الدخل ينفقون فقط ٢ ٪ من الزيادة فى الدخل على شراء الحبوب . وأن استراتيجية التنمية التى تستهدف مقاومة الفقر عن طريق ايجاد فرص جديدة للعمل وتعبئة أصحاب الدخول المنخفضة ـ من العاطلين واشباه العاطلين ـ لزيادة الانتاج تؤدى إلى زيادة أكبر فى الطلب على المواد الغذائية من الاستراتيجية التى تعتمد على الصناعات الثقيلة ورؤوس الأموال الكبيرة ومن ثم فمن الواجب فى الدول الزراعية النامية أن تكون الاستراتيجية التى تستهدف زيادة العماله مصحوبة بسياسة فعالة لزيادة الانتاج الغذائى . ذلك أن الطلب على المواد الغذائية لا يتوقف على التزايد السكانى فحسب بل أيضا على استراتيجية التنمية ومعدل العمالة وعلى أى طبقات الشعب تحصل على زيادة فى دخولها .

كذلك لا يرتبط الدخل بالطلب عى الغذاء فحسب بل انهما مرتبطان أيضا بالنمو السكانى فهناك حاليا بعض الأدلة القوية من الدراسات التى أجريت بالصين وتايوان وسرى لانكا والهند والتى تشير إلى أن المدى الذى ينخفض إليه معدل المواليد يتوقف على مدى مشاركة السكان فى المزايا الاقتصادية والاجتماعية .

لذلك فإن الاستراتيجية المهنية على التوسع فى العمالة فى البلاد الزراعية الفقيرة والتى تعتمد على تعبئة سكان الريف فى انتاج المزيد من المواد الغذائية قد تساعد فى التحول الديموجرافى عن طريق تخفيض نسبة المواليد ومن ثم تقليل الضغط على زيادة انتاج المواد الغذائية فى المدى البعيد .

وإذا اعطيت التنمية الزراعية الأولوية التى تستحقها فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية الزراعية فإن هذه الدول تضع بذلك الأساس المتين لنموها الاقتصادى والاجتماعى . على أنه لسوء الحظ فإن كثيرا من المسئولين بالحكومات بالدول النامية يرون أن التنمية الزراعية أقل بريقا من غيرها من أوجه التنمية الأخرى فوق أنها بطيئة الإثمار ذلك بالإضافة إلى أن الرغبة لديهم فى تهدئة واسترضاء سكان المدن حيث يتكدس السكان غالبا ما تضطرهم إلى تخفيض أثمان المواد الغذائية واتباع سياسات

لا تشجع على تحديث الزراعة أو زيادة الانتاج . فوق أن اعتماد بعض هذه الحكومات على المساعدات الغذائية قد ساهم فى كثير من الأحيان فى أضعاف ارادتها السياسية ورغبتها فى تحسين الزراعة بها .

كذلك فإن بعض المشكلات التى تصادف استصلاح واستزراع الأراضى . يعلم المشتغلون والمتصلون بعمليات استصلاح واستزراع الأراضى الجديدة فى مصر أن هذه العملية من العمليات الشاقة باهظة التكاليف والتى تحتاج إلى كثير من المجهود والمال وأنه يحوط بها غالبا كثير من المشكلات الفنية المعقدة وترجع هذه المشكلات إلى أن عملية استزراع الأراضى إن هى إلا نوع من الحرب بين الانسان والطبيعة وإن كان التقدم الهائل فى العلوم والتكنولوجيا الزراعية قد أدى إلى تفهم هذه المشكلات والوقوف على الطرق والأساليب التى يمكن بها التغلب عليها . لقد اكتسبنا فى مصر خبرة كبيرة فى مجال استصلاح الأراضى وكانت خبرتنا غنية بالانجازات والأخطاء ولا شك أن تفهم الأخطاء وتحليلها أكبر ضمان لتجنبها وعدم الوقوع فيها مرة أخرى من جديد .

لقد صادف التنمية الزراعية الأفقية فى مصر صعوبات متعددة ترجع إلى ..

أولا : عدم التأنى والصبر وذلك للتلهف على سرعة زيادة الانتاج وتوفير الرفاهية للملايين من أبناء الشعب ناسين أو متناسين أن عمليات التنمية الأفقية تحتاج إلى وقت طويل كى تؤتى ثمارها المرجوة سيما إذا كانت الأراضى التى هى موضوع الاستصلاح ليست على درجة كافية من الخصوبة معقدة فى مشكلاتها .

وثانيا : قصور الدراسات التمهيدية فى هذا المجال وعدم القيام بها قبل إجراء عمليات الاستصلاح والاستزراع بوقت كافى ، وكثيرا ما يؤدى ذلك إلى مشكلات متعددة وتمنوعة خصوصا وإن العناصر الأساسية التى تتداخل فى هذه العمليات وهى الأرض والمياه والزروع والانسان هى فى حد ذاتها معقدة ولكل منها مشكلاته المتعددة .

ولنضرب مثلا ما اكتسبناه من خبرة فى استصلاح واستزراع منطقة غرب النوبارية حيث قد تم استصلاح واستزراع ٢٠٠ ألف فدان تمثل حوالى ٣٠٪ من جملة الأراضى التى تم استصلاحها بالجمهورية منذ عام ١٩٦٠ كما أن هذه المنطقة

بتوسعاتها المستقبلية ـ ٣٠٠ ألف فدان ـ تمثل نحو ٦٠٪ من جملة الأراضى القابلة للاستصلاح ، لقد بلغت تكاليف استصلاح واستزراع هذه المنطقة منذ بدأ عمليات التوسع الأفقى فى عام ١٩٦٠ وحتى الآن بالقرب من ١٥٠ مليون جنيها أى نحو ما يقرب من نصف تكلفة السد العالى وإن كانت لم تحقق حتى الآن أى عائد اقتصادى يذكر . .

لقد بدىء باستصلاح هذه المنطقة وهناك قصور ملحوظ فى الدراسات الموجودة مما كان سببا فى تدهور الأراضى التى زرعت بها حتى الآن وفى ضعف انتاجيتها . وإذا أردنا أن نستقصى الاسباب التى أدت إلى هذه الحالة لتبين لنا أن مرد ذلك هو سوء توزيع المياه فى الموزعات ـ الرئيسى والفرعى منها ـ بجانب عدم مراعاة الأسس السليمة فى طرق الرى وعدم انشاء شبكات الصرف مما نشأ عنه ارتفاع منسوب الماء الأرضى وزيادة تركيز الأملاح فى التربة بل وفى مياه الرى فى الترع الرئيسية مثل ترعة شمال التحرير التى أقلع عن استعمالها كترعة للرى ومثل ترعة المزرعة الآلية . كما تتعرض الترع الأخرى مثل ترعة مريوط وترعة الثورة وحتى ترعة النصر المبطنة لنفس المشكلات ، فتركيز الأملاح يتزايد عاما بعد عام ويزداد التركيز فى نهايات هذه الترع عنه فى بداياتها .

إن ترعة النوبارية نفسها يزداد بها تركيز الأملاح عاما بعد عام وإن كان لم يصل بعد لحد الضار ولكنه يتقدم بخطى واسعة إلى ذلك المصير المحتوم .

ولا تقتصر مشكلات هذه المنطقة على مياه الرى فهناك مشكلات متعلقة بمعاملات استخدام الأراضى وعدم معرفة أو دراية بالمعاملات التى توائم ظروف وصفات أنواع الأراضى السائدة فى المنطقة سواء كان ذلك بالنسبة للعمليات الزراعية من رى وتسميد ... أو بالنسبة للزروع والتركيب المحصولى الأمثل اقتصاديا لهذه الأراضى .

. هناك دراسات تجرى حاليا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية لايجاد الحلول لمشكلات الانتاج بالمنطقة وهذه الدراسات كان الواجب يحتم اجراءها قبل بدء عمليات الاستصلاح لتجنب المشكلات السابقة قبل وقوعها ولكن هذه الدراسات تجرى الآن للبحث عن علاج لضرر قد وقع وقد توصل القائمون بهذه الدراسات إلى عدة توصيات واجبة التنفيذ لعلاج المشكلات التى أشرنا إليها فى المديين القريب والبعيد ولتلافى الوقوع

فى نفس الأخطاء عند التوسع فى باقى أراضى المنطقة مستقبلا .

أن ترعة النصر تتعرض لنفس الأخطار التى تعرضت لها الترع الأخرى بالمنطقة من حيث زيادة الأملاح بها ذلك رغم أنه روى عند تصميمها ضرورة تبطينها لتلافى الرشح وزيادة تركيز الاملاح بمياه الرى ولكن تبطين هذه الترعة قد انهار فى أجزاء كثيرة منها وأن كان الرشح والتمليح يتركز أساسا عند محطات الرفع وخصوصاً بعد وضع الأراضى حول هذه الترعة تحت نظام الزراعة والرى وترجع أهمية تلافى المشكلات فى هذه الترعة إلى أنها سوف تكون المصدر الرئيسى لرى التوسعات المستقبلية فى الأراضى الزراعية بهذه المنطقة .

إن منطقة غرب النوبارية بتوسعاتها المستقبلة تمثل جزء كبيرا من الأراضى المزروعة وهى منطقة تتعدد فيها الأجهزة والمشروعات التى يعوزها التنسيق فيما بينها وتحتاج إلى خطة متكاملة لتنميتها .

إن إنشاء هيئة لتنمية هذه المنطقة باختصاصات كافية تكون مسئولة عن تخطيطها وعن تنسيق أوجه النشاط المختلفة بها والاشراف عليها قد أصبح ضرورة لازمة لتجنب الأخطاء من جديد فى المشكلات التى أشرنا إليها ولضمان الاستغلال الأمثل لهذه المساحة الكبيرة من الأرض المزروعة بمصر ولتحقيق أقصى عائد اقتصادى ممكن فى ظروف زيادة سكانية رهيبة وانخفاض ملحوظ فى نصيب الفرد من المنتجات الغذائية غاية القيمة .